

اسم البرنامج: بلا حدود

عنوان الحلقة: تحديات السودان السياسية والاقتصادية

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: علي عثمان محمد طه/ النائب الأول للرئيس السوداني

تاريخ الحلقة: 2013/11/6

المحاور:

- ضحايا الاحتجاجات الشعبية
- التعديل الوزاري المرتقب
- البشير والترشح لولاية رئاسية جديدة
- انشقاق الإصلاحيين عن حزب المؤتمر الحاكم
- إشكالية الفساد في الدولة السودانية
- السودان والقيادة الانقلابية في مصر
- طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي
- مستقبل السودان وشبح الحرب بين الشمال والجنوب

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحبيكم على الهواء مباشرة من العاصمة السودانية الخرطوم وأرحب بكم في حلقة جديدة من برنامج بلا حدود، يواجه السودان تحديات كثيرة على الصعيد الداخلي والخارجي فالدولة التي كانت أكبر دولة إفريقية وسلّة غذاء العالم انفصل عنها نصفها الجنوبي الغني بالنفط في العام 2011 كما تسعى قوى في الأطراف إلى الانفصال وقد كانت للتظاهرات التي اندلعت في الشهر الماضي بسبب زيادة أسعار الوقود وخلفت عشرات القتلى والجرحى دورها في زيادة تأزيم الموقف الداخلي بين الحكومة والشعب الذي ينتظر منذ سنوات طويلة إصلاحات سياسية لا تأتي وتغيرات جوهرية لا تتحقق، وفي حلقة اليوم نحاول فهم ما يجري في السودان والتحديات التي تواجه نظام الحكم مع النائب الأول للرئيس السوداني السيد علي

عثمان محمد طه سعادة النائب مرحباً بك.

علي عثمان محمد طه: مرحبا بكم.

ضحايا الاحتجاجات الشعبية

أحمد منصور: التظاهرات في الخرطوم واستمرت لعدة أيام وكرر المتظاهرون شعارات الربيع العربي ارحل، يسقط يسقط، الشعب يريد إسقاط النظام وغيره من الشعارات الأخرى، قمعت المظاهرات قمعاً شديداً ألم تكن هذه التظاهرات إنذاراً لكم للإسراع للقيام بعملية إصلاح سريعة في نظام الحكم؟

علي عثمان محمد طه: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، لا شك أن السودان يواجه تحديات كبيرة وهذه التحديات تتمثل في رغبة أهل السودان وهم الذين يتميزون بوعي عالٍ في أن تتطور أحوالهم نحو الأحسن والأفضل وفي ذات الوقت تقعد المحددات التي فرضت على السودان من حصار وتأمير هو جزء مما يجري في منطقتنا بصفة عامة للحيلولة دون أن ينهض هذا القطر الذي يمكن أن يكون قاطرة للتنمية والاستقرار والنهضة الاقتصادية، الأحداث التي وقعت تأتي في ظل المعالجات التي اتخذتها الحكومة وهي تعالج آثار ما بعد الانفصال انفصال الجنوب الذي ذهب بأكثر من 80% من عائدات الدولة في الموارد العملات الأجنبية والعملات الصعبة كما يسمونها، ومن ثم كان هناك وضع اقتصادي يقتضي معالجات صعبة لإعادة التوازن بين المتطلبات بين حاجات المواطن وتوفيرها وبين ما توفر للدولة من عائدات حركتها الاقتصادية.

أحمد منصور: لكن الشمال غني وليس فقير سوء الإدارة هي السبب وليس الفقر.

علي عثمان محمد طه: الشمال غني بموارده وغني بالقدرات الوطنية يمكن أن توظف هذه الموارد ولكن الفجوة هي في السياسات والإجراءات التي يمكن أن تترجم هذه الموارد إلى حقائق تحتاج إلى كثير من الوقت وإلى كثير من المدخلات.

أحمد منصور: هل المواطن البسيط هو الذي يدفع الفاتورة؟

علي عثمان محمد طه: المواطن البسيط يسهم في دفع الفاتورة في إطار معادلة لتحقيق عدالة اقتصادية الإجراءات الأخيرة هي في جوهرها محاولة لإعادة التوازن في تقسيم عائدات الدولة من الموارد التي تأخذها في شكل ضرائب ورسوم.

أحمد منصور: المواطن السوداني لم يتعود على القمع، المواطن السوداني في داخل بلده عنده عزة كبيرة جداً يشعر أنه يعني في بلده ملك.

علي عثمان محمد طه: هذا صحيح.

أحمد منصور: قتل عشرات من الناس وصلوا حسب منظمة العفو الدولية إلى أكثر من 200 بعض التقديرات 220 تقديرات الحكومة 80 لو سأمشي على تقديرات الحكومة هذا القمع المفرط للإنسان السوداني الذي لم يتعوده من قبل من المسؤول عنه؟

علي عثمان محمد طه: هذا القمع كان في مقابل ليس ما يمكن أن نسميه تجاوزاً مفرطاً هو لو أننا قرأنا مسيرة الأحداث لوجدنا أن اليوم الأول يوم 24 سبتمبر كان يوماً للتخريب وللفضى ولم يكن احتجاجاً، الحكومة لا تقمع ولا تمنع المواطن الذي هو عزيز وهو محل تقدير الحكومة وهو مصدر الشرعية للحكومة لا تقمعه ولا تمنعه من إبداء رأيه، ولكن حينما يخرج الأمر ليكون تخريباً للممتلكات ودمار على النحو الذي شاهدناه جميعاً وللمواطنين وللممتلكات العامة فواجب الدولة عند إذن أن تحمي هذه الممتلكات.

أحمد منصور: هل هذا اعتراف بأن الدولة هي التي قتلت هؤلاء؟

علي عثمان محمد طه: القتل يجري فيه تحقيق الآن الدولة واجبها أن تبسط الأمن، ولكن التحقيق فيما أدى إلى مقتل كل فرد من الذين قتلوا يؤكد أن عددهم لا يتجاوز الثمانين حسب الإحصاءات الجنائية الموثقة عندنا.

أحمد منصور: ليس قليلاً.

علي عثمان محمد طه: نعم ولكن في مقابل ما نشر في بعض المصادر..

أحمد منصور: 220 على أقصى تقدير.

علي عثمان محمد طه: هذا ليس صحيحاً 220 ولكننا نرى أن هذا العدد نفسه في السودان إنما جاء في ظل تزايد وتيرة العنف نحن نرى أن المواطن السوداني ينبغي ويلزم على الحكومة أن تصون كرامته وأن تحمي دمه لكن في ذات الوقت على الدولة أن تبسط الأمن وأن تحمي الممتلكات، هناك الآن تحقيقات قضائية لتحديد المسؤولية الجنائية بشأن أحداث القتل الأخيرة.

أحمد منصور: تقارير كثيرة قالت وكالات الأنباء منظمة العفو الدولية صحيفة الشرق الأوسط نقلت عن شهود عيان وعن مراسلين أن هؤلاء قتلوا برصاص الأمن وهم معظم الذين قتلوا برصاصات في الرأس والصدر.

علي عثمان محمد طه: أقول إن هناك تقارير طبية عن كل حالة من الحالات التي قتل فيها مواطن وأن التحقيق القضائي هو الذي سيبين الجهة المسؤولة عن هذه الأحداث.

أحمد منصور: ماذا لو تبين أن الجهة المسؤولة هي الشرطة والأمن هل سيحاكم الذين قاموا بالقتل؟

علي عثمان محمد طه: المحاكمات وفقاً للقانون السوداني تفرق بين أمرين: بين واجب حماية الممتلكات العامة وبين استهداف القتل، لو كان هناك تجاوز في استعمال السلطة فالقانون يحدد كيفية المحاسبة عن هذا التجاوز.

أحمد منصور: أنت وصفت الذين خرجوا في 25 سبتمبر بأنهم شرذمة من المتشردين، مركز الدراسات الإفريقية..

علي عثمان محمد طه: لم يرد على لساني هذا الوصف أبداً.

أحمد منصور: أنا نقلته من أكثر من مصدر وليس من مصدر واحد لكن أنت تنفي أن يكون قد صدر عنك هذا الوصف.

علي عثمان محمد طه: لا بهذه العبارة لا.

أحمد منصور: النص أهو من عدة مصادر أنهم شرذمة من المتشردين والمخربين والمنفلتين وأنت هددت بإنزال شباب الحزب لمواجهةهم.

علي عثمان محمد طه: هذا ليس صحيحاً البتة وأنا على كامل الثقة بأن تصريح مثل هذا لم يصدر عني وليس هناك ما يدعو الدولة أصلاً لإنزال شباب الحزب الدولة دولة تقوم على مؤسسات ولديها الأجهزة المختصة قانوناً للتعامل مع مثل هذه الأحوال.

أحمد منصور: لماذا لم تتعاملوا مع حقيقة التظاهرات أنها كانت تظاهرات من أجل الغلاء ومن أجل عدم قدرة الناس على تحمل هذا الغلاء، الرابطة الشرعية للعلماء أصدرت بيان في 28 سبتمبر "إن نفاذ صبر العباد دفعهم للخروج ثائبين ناقمين غاضبين مطالبين بحقوقهم في العيش الكريم حينما ضاقت بهم الأحوال فكانت الفاجعة الكبرى

والعنف المنظم الذي أعمل الفساد والتخريب"، الدكتور حسن مكي رئيس جامعة إفريقيا السابق إن المشاركين في معظمهم ينتمون إلى حزام الجوع يعني في توصيف من طبعاً في هجوم شديد من صادق المهدي من كل المعارضة عليكم إنكم قمعتم ناس فقراء جائعين..

علي عثمان محمد طه: هذه الإجراءات كما قلت حينما تجنح إلى التخريب وإلى الاعتداء لأن المطالبة بتحسين الأوضاع ليس جريمة.

أحمد منصور: هل كل الناس خربت ولا قلة هي التي تخرب؟

علي عثمان محمد طه: هي قلة وهي التي أفرزتها الآن التحقيقات وستقدم للمحاكمة وعددهم لا يتجاوز الخمسين هؤلاء الذين ثبت لحد الآن ولكن..

أحمد منصور: يعني الآن ما نشره مركز الدراسات الإفريقي للعدالة والسلام أن الذين قبض عليهم 800 شخص.

علي عثمان محمد طه: اعتقل عدد من الناس ولكن بإجراء التحريات والمراجعة للأحوال الجنائية أطلق سراحهم جميعاً والذين وجهت لهم تهمة الآن سيقدمون بموجبها للمحاكمة عددهم 50 شخص فقط أما بشأن أن الحكومة لا تعترف..

أحمد منصور: 500 ولا 50؟

علي عثمان محمد طه: 50 شخصاً 50 شخص، الحكومة تعترف بأن هناك وضع اقتصادي وتحدي اقتصادي يقتضي المعالجة وهذه المعالجة هي في سبيل تصحيح الأوضاع في سبيل تحسين أوضاع الذين خرجوا يحتجون على هذه القرارات.

أحمد منصور: هل صحيح أن ما حدث هو المرحلة الأولى من زيادة الأسعار وأن المرحلة القادمة في سبتمبر القادم وقد يصل سعر غالون البترول إلى 40 جنيهاً سودانياً؟

علي عثمان محمد طه: هذه السياسة هي سياسة مقرة بأن إعادة توزيع لأن هناك اختلال، هناك اختلال الآن بين الذين يملكون والذين لا يملكون، المعالجة الاقتصادية تقوم على تقريب هذه الفجوة وسدّها لجعل الذين يملكون أكثر قادرين على أن يدفعوا الكلفة التي توفر موارد لصالح الذين لا يملكون سواء كان في.. والحكومة تقوم بتوظيف هذه الموارد لمصلحة الذين لا يملكون كما جرى الآن في الوقت الذي نشاهد فيه أنه في

العالم الآن الضوائق الاقتصادية تعالج بإلغاء الوظائف بتشريد العاملين الحكومة عملت على توجيه الموارد التي تحققت من هذه الإجراءات لصالح زيادة الرواتب، زيادة الفرص لاستخدام الشباب من الخريجين وزيادة فرص التمويل للذين لا يجدون عمل لأن هذه هي مطالبهم وهذا هو اتجاه الدولة لتوفير الموارد وزيادة فرص العمل.

أحمد منصور: يعني الآن في زيادات قادمة؟

علي عثمان محمد طه: بشأن؟

أحمد منصور: البترول وغيره.

علي عثمان محمد طه: ليس بالضرورة لا نستطيع أن نقول الآن أن هناك زيادات قادمة ولكن نقول أن سياسة الدعم وإعادة توزيعه هي سياسة مقرة تتخذ فيها الإجراءات وفقاً لتقدير الظروف الاقتصادية من حين لآخر.

أحمد منصور: السودانيون يخافون من شيء لمستهم من الناس في اليومين الماضيين الذين قضيتهما في السودان وتجولت وتحدثت مع الناس أن يكون بداية القتل الذي حدث في هذه التظاهرات هو بداية لعد الأرقام تماماً كما حدث في مصر بدأت بأعداد قليلة في ماسبيرو ومحمد محمود ووصلت إلى آلاف في رابعة العدوية وفي النهضة حينما يستحل دماء الشعب من السلطة يكون بداية.

علي عثمان محمد طه: لا مجال للمقارنة قط ولا، الظروف مختلفة تماماً الصراع الذي يجري في مصر والأحداث التي جرت في مصر في ظل اختلاف سياسي وصراع على السلطة، الذي يجري عندنا الآن هو بمثابة احتجاج أو رفض لسياسات من جانب تسعى الحكومة لإشاعة الحوار فيها دعت الحكومة الآن لإجراء مؤتمر اقتصادي للاستماع لآراء كل الجهات والشرائح وهناك من جهة أخرى تفلتات وخروج وتهديد للممتلكات والأرواح مسؤولية الدولة أن تقوم بحماية ممتلكات المواطنين والممتلكات العامة نحن نفرق بين الاعتراض والاحتجاج وهذه مساحته واسعة.

أحمد منصور: اللي خرجوا دول يا سعادة النائب مش لصوص اللي خرجوا دول مش لصوص، الغضب دفعهم ربما إلى ارتكاب هذه الجرائم من بعضهم وليس كلهم.

علي عثمان محمد طه: نعم ولكن الغضب بالقانون له صور و...

أحمد منصور: ليس بالقتل في الرأس والقلب.

علي عثمان محمد طه: لا ليس بالقتل في الرأس والقلب هذا أمر كما قلت لك خاضع للتحقيق والمراجعة القضائية.

أحمد منصور: الآن تحدثت عن أن إجراءات قادمة ستأتي حتى يتم التوازن والتعادل بين من معه ومن من يملك ومن لا يملك، الصادق المهدي زعيم حزب الأمة اتهمكم في خطبة الجمعة التي ألقاها في 28 سبتمبر أنكم تستخدمون أموال الدولة لترسيخ وتعزيز أركان الحكم، بدلا من استخدامها في رفع الغبن عن المواطنين يعني الدولة غنية بس انتم تجيبون المواطنين الغلابة ترفعوا عليهم الأسعار.

علي عثمان محمد طه: الآن الدولة حساباتها واضحة هناك برلمان يقوم بالمراقبة.

أحمد منصور: كله من حزبكم.

علي عثمان محمد طه: ولو.

أحمد منصور: ما فيش، ما هم بطببوا عليكم.

علي عثمان محمد طه: هم جاؤوا إلى جاءوا إلى مواقعهم عبر انتخابات شهدتها المنظمات الإقليمية والدولية.

أحمد منصور: ما هي؟ كله يجيء يبصم يا سعادة النائب.

علي عثمان محمد طه: كلها هذا هو السبيل المتاح لا نستطيع أن نقلل من ولا نخرج عن دائرة الديمقراطية والاحتكام للشعب.

أحمد منصور: يعني أكثر من 90% من أعضاء البرلمان من حزبكم تقريبا يعني.

علي عثمان محمد طه: نعم.

أحمد منصور: طيب أين الحساب وأين بقية القوى السياسية؟ هذا أكيد.

علي عثمان محمد طه: هذا السؤال يطرح للقوى السياسية، وبعضها قاطع الانتخابات بعضها خاض الانتخابات ولم يجد تفويضا من الشعب، ليس ذنب المؤتمر الوطني أنه قد حصل على الأغلبية وعلى ثقة الناس، الجانب الثاني هو أن هذه الأرقام وهذه الموارد

التي تتحقق الآن حددت مصاريفها حددت مصاريفها في زيادة رواتب العاملين في الطلاب.

أحمد منصور: ليست بالقدر هناك غضب عارم من الموظفين وأساتذة الجامعات من موضوع زيادة الرواتب.

علي عثمان محمد طه: أنت تسألني عن توظيف الموارد التي تتحقق من هذه الإجراءات وأقول لك هذه الموارد توجه لصالح هذه الطبقات العاملين والطلاب والفقراء بالدعم الاجتماعي حددت لهم هذه الموارد، وهي أرقام تنشر على الناس ومطروحة لنقابة الرأي العام.

التعديل الوزاري المرتقب

أحمد منصور: منذ الشهر الماضي الرئيس أعلن عن تعديل وزاري وشيك ويكون كبيرا وربما يكون شاملا، الشعب يترقب كل يوم أن يعلن هذا التعديل، لم يعلن حتى الآن ما هي الأسباب؟

علي عثمان محمد طه: التعديل والتغيير، الإصلاح كما هو معلوم أمر يقتضيه، هو مرحلة وليس إجراء واحدا، التغيير الوزاري أقول أنه بلغ الآن مراحلته النهائية.

أحمد منصور: فعلا.

علي عثمان محمد طه: فعلا.

أحمد منصور: نسبة التغيير شكلها إيه؟

علي عثمان محمد طه: في هذه اللحظة التي نتحدث فيها يجتمع المكتب القيادي للمؤتمر الوطني للاطلاع على تقارير اللجان الخاصة بالإصلاح الكلي في إطار الحزب والدولة، وستتخذ الإجراءات المتعلقة بهذا الإصلاح، وستعرض على المؤتمر الوطني في ظرف 10 أيام وستتبعها إجراءات تغيير في هذا الجهاز الحكومي وفي الجهاز السياسي.

أحمد منصور: يعني الشعب يترقب تغييرا في الحكومة السودانية خلال عشرة أيام؟

علي عثمان محمد طه: في خلال الأسبوعين القادمين.

أحمد منصور: ما حجم هذا التغيير؟

علي عثمان محمد طه: نتركه لوقته ولكنه تغيير..

أحمد منصور: الرئيس قال أنه كبير والشعب يقول أنه لا يتوقع تغييرا كبيرا.

علي عثمان محمد طه: التغيير الكبير يعتمد على، بالنسبة لعضوية المؤتمر الوطني ونصيبه في الحكومة سيكون تغييرا كبيرا ولكن بالنسبة للقوى السياسية الأخرى هذا يعتمد على مسار الحوار ونتائج الحوار السياسي الذي يجري الآن معهم.

أحمد منصور: يعني هل من الممكن أن تشارك بعض الأحزاب السياسة في التعديل الوزاري والحكومة القادمة؟

علي عثمان محمد طه: هذا هو الذي نسعى إليه وهذا هو الذي طرحناه على القوى السياسية ونحن بحسب ما تنتهي إليه النتائج يتحدد شكل التغيير، نحن على استعداد لإشراك أكبر قدر من القوى السياسية في المرحلة القادمة لأننا ننظر.

أحمد منصور: في وزارت هامشية أم في وزارات أساسية؟

علي عثمان محمد طه: في وزارات أساسية يجري الاتفاق عليها لأننا نرى بأن الحكومة القادمة هي الحكومة التي ستتولى إكمال ملفات السلام والإعداد للانتخابات القادمة والكثير من القضايا الكبرى التي تنتظر السودان.

أحمد منصور: ما مدى استعدادكم في المؤتمر الوطني لإشراك الآخرين في ظل الآن بعض التسريبات التي تقول أنكم توافقتم بالفعل مع حزب الأمة الذي يرأسه الصادق المهدي وحزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه حسن الترابي؟

علي عثمان محمد طه: نحن دوما على استعداد أن نعطي مصلحة الوطن، ونحن لا نرى أن، نحن بدأنا في عام 2010 حينما جرت الانتخابات الأخيرة في السودان، كان نصيب المؤتمر الوطني في أول حكومة شكلت في يونيو عام 2010 بـ 22 مقعد في الحكومة من بين 35 وزارة.

أحمد منصور: من بين؟

علي عثمان محمد طه: من بين 35 وزارة؟

أحمد منصور: نعم.

علي عثمان محمد طه: حينما وقع الانفصال واتسعت دائرة المشاركة الشعبية، دخل معنا الاتحاد الديمقراطي ودخل معنا حزب التحرير والعدالة من دارفور وأحزاب أخرى، تراجع نصيب المؤتمر الوطني من 22 إلى 18، في الحكومة الحالية التي شكلت في يونيو من العام الماضي تراجع نصيب المؤتمر الوطني إلى 15 وزير، نزلنا 8 وزارات، نحن على استعداد لأن ليست المسألة مسألة أنصبة، المسألة مسألة مشاركة سياسية، مسألة توحيد للصف الوطني وإنتاج أداة تنفيذية تسمى حكومة قادرة على التصدي للمهام التي يتفق عليها الشركاء، ليس لدينا أي حاجز أو فيتو على حجب مشاركة الآخرين لا من حيث العدد ولا من حيث المواقع المؤثرة في الحكومة.

أحمد منصور: كثير من السياسيين يرون أنه لا إصلاح حقيقيا سيحدث في السودان إلا أن يعلن الرئيس البشير عدم ترشحه لولاية رئاسية قادمة، ما مدى استعداد الرئيس البشير أن يعلن هذا الأمر؟ اسمح لي أن أسمع الإجابة بعد فاصل قصير نعود إليكم بعد فاصل قصير لمتابعة هذا الحوار مع النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه فابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

البشير والترشح لولاية رئاسية جديدة

علي عثمان محمد طه: أهلا بكم من جديد بلا حدود من العاصمة السودانية الخرطوم، نحن معكم على الهواء مباشرة معنا النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه حول التحديات التي يواجهها نظام الحكم في السودان والتظاهرات الأخيرة التي وقعت ومستقبل في ظل ما يعلن عن إصلاحات سياسية، سعادة النائب كان سؤالي لك حول شبه الإجماع القائم من المعارضة ومن الحركات الإصلاحية في السودان على أنه لا إصلاح حقيقيا في السودان، إلا أن يعلن الرئيس البشير عدم ترشحه لفترة رئاسية قادمة ويكفيه 25 عاما في السلطة.

علي عثمان محمد طه: الصحيح والموضوعي هو أن نتحدث المعارضة وأن نتحدث جميعا على أن الإصلاح السياسي هو بتطوير المؤسسات وبتعميقها وبإجراء انتخابات حقيقة تفرز الاختيار الذي يقتضيه الشعب السوداني، القضية ليست قضية أن يبقى الرئيس البشير أو أن يذهب ولكن قضية أن يكون هناك مناخ حقيقي للشعب السوداني

ليقرر من يحكمه في الدورة القادمة هذا من ناحية، من ناحية الرئيس البشير شخصيا هو أعلن عدم رغبته في الترشح.

أحمد منصور: ما كلهم يقولوا كده.

علي عثمان محمد طه: وأنا أعلم أنه أنا أعلم أنه صادق فيما يقول، ولكن كما قلت القرار هو لمؤسسات الحزب وللرأي العام السوداني.

أحمد منصور: كله سيقول له رشح نفسك يا سيادة الرئيس، كمل جميلك يا سيادة الرئيس.

علي عثمان محمد طه: هذه وجهة نظر، أنا أقول إن الصورة الآن التي أمامنا هي أن الرئيس البشير أعلن هذا الموقف عن عدم رغبته أنا قلت هذا أكثر من مرة أنني اعلم أنه لا يرغب في الاستمرار في الحكم، وقلت أنه هذا الأمر لا يقرره الرئيس البشير وحده هو أمر يقرره الحزب.

أحمد منصور: لا هو يقرره وحده.

علي عثمان محمد طه: لا هو لا يقرره الحزب ابتداء هو الذي يقرر من يقدمه لرئاسة الجمهورية.

أحمد منصور: الآن أنتم لستم مقتنعين في الحزب والسلطة أن السودان فيها أزمة حقيقية وأنه لا بد من مرحلة انتقالية تشارك فيها كل القوى السياسية، ويكون الرئيس البشير جزء من هذه المرحلة؟

علي عثمان محمد طه: نحن نؤمن أننا نعمل ونسعى لتوسيع وتأمين الوطن من خلال إشراك كل من يرضى ويرتضي ويتفق معنا على برنامج الانتقال لوضع أكثر استقرارا وأكثر ديمقراطية بالتحاكم للانتخابات القادمة.

أحمد منصور: يعني كيف تقبلون هذا وأنتم في داخل الحزب ترفضون النقد الداخلي والإصلاح الداخلي، في 28 سبتمبر عدد من الإصلاحيين في الحزب حزب المؤتمر الحاكم على رأسهم الوزير السابق مستشار الرئيس غازي صلاح الدين ووزير الرياضة السابق حسن عثمان رزق عضو مجلس قيادة الثورة السابق صلاح الدين محمد أحمد قرار العميد المتقاعد ودي إبراهيم قاموا بتقديم حزمة الإصلاحات السياسية، مجرد أنها ترفض إنما فصل هؤلاء أيضا من الحزب بل ومنعوا من الدخول إلى

الشورى واتخذت ضدهم إجراءات تعسفية تعكس الاستبداد داخل السلطة وداخل الحزب.

علي عثمان محمد طه: نحن، نعم نحن نقول أنه أولاً لم تقدم أي حزمة إصلاحية، الذي قدم مذكرة احتجاج تطالب بوقف وإلغاء القرارات التي اتخذت ولم تطرح أي بدائل ويمكنك أن تتطلع على نص المذكرة.

أحمد منصور: اطلعت يا سعادة النائب.

علي عثمان محمد طه: ليس فيها اقتراح لأمر بديل، هذه نقطة أولى هي كانت طلب إلغاء الإجراءات التي اتخذت هذه واحدة، الأمر الثاني هو أن في أي حزب محترم في أي حزب مؤسسي في أي حزب يعتمد آليات الديمقراطية وآليات الحوار الداخلي، تقدم المذكرات من داخل مؤسسات الحزب وليس من خارجه على النحو الذي جرى، الأمر الثالث هو أنه الفصل تم بموجب إجراءات الحزب في المحاسبة وكفلت للذين تمت محاسبتهم للذين جرى القرار في شأنهم فرصة كافية لمقابلة اللجنة المحاسبة وتقديم دفوع بعضهم مثل أمامها وبعضهم لم يظهر أمامها، الحرمان في الشورى لم يكن بشأن مناقشتهم لأن الحزب لم يتخذ قراره النهائي بالفصل وإنما ستتخذ الشورى التي ستعقد يوم 16 الجاري، ولكن المؤسسات التزمت بقرار هيئة المحاسبة في تجميد عضويتهم لحين البت في التوصية المقدمة لشورى الحزب.

انشقاق الإصلاحيين عن حزب المؤتمر الحاكم

أحمد منصور: سعادة النائب هذا ليس الانشقاق الأول في الحزب في 1999 وقع الخلاف الأول مع الدكتور حسن الترابي وحدث انشقاق كبير هذا الانشقاق الثاني حتى لو أنتم حزب السلطة الرئيس الذي يسعى كل من له مصلحة لئن يتواجد به أليست هذه الانشقات من شخصيات تاريخية في الحزب، تهدد قوة الحزب وكيانه في ظل تنامي قوى معارضة كثيرة لكم؟

علي عثمان محمد طه: أولاً الصحيح أنه حركة التطور السياسي في أي كيان ينمو يمكن أن تولد قدرا من التدافع ومن التباين في الآراء، ولكن محنتنا في العالم النامي هو إننا لم نستطيع، لا نصبر على الممارسة السياسية المنضبطة في الإطار المؤسسي التي يمكن أن تطور المؤسسات، أفرز هذا هذه ظاهرة الانشقات التي لم تسلم منها مؤسسة سياسية لا في السودان ولا في بلدان الأخرى بسبب أن الناس لا يحتملون أن يكون

القرار هو للمؤسسات وليس للأفراد، نحن نحترم الآراء ونفسح المجال واسعا.

أحمد منصور: واضح إنكم لم تحترموا الآراء؟ دا أنتم قلتم اللي سيفتح بقة اللي سينتكم اللي سينتقد سيبقى مصيره مصير هؤلاء!

علي عثمان محمد طه: لا، لا ليس هذا صحيحا، الذي كان عليه التركيز هو مخالفة السلوك الذي اتخذ بتكوين مجموعة تسعى لتكوين خاص في داخل الحزب وفرض آرائها عن طريق..

أحمد منصور: ليست المرة الأولى يعني عضو مجلس قيادة الثورة العميد صلاح الدين كرار قال أنه مذكرات كثيرة سابقة قدمت للرئيس من أجل الإصلاح لكن يبدو أن الرئيس نفسه ليس لديه رغبة في الإصلاح.

علي عثمان محمد طه: ليس هذا صحيحا فالرئيس يقود الآن حركة الإصلاح قلت لك أنه الحزب الآن نظر في كل هذه المذكرات، واليوم يجتمع الحزب للنظر في التوصيات المقدمة بشأن إصلاح وتطوير الحزب، وعملية التطوير ليست عملية ليست عملية إجرائية متعلقة بإجراء في وقته هي عملية تطال النظم تطال الأشخاص وتطال السياسات، وفي داخل الحزب متسع لتقديم الآراء المتباينة.

إشكالية الفساد في الدولة السودانية

أحمد منصور: السودان تمخر في الفساد لم يقدم مسؤول سياسي واحد إلى المحاكمة بتهمة الفساد، لم يقال مسؤول من منصبه بتهمة الفساد، ولا بلدكم ما فيها فساد؟

علي عثمان محمد طه: أولا أقول أنه في عدد من المسؤولين يمثلون الآن من مواقع مختلفة فيهم الوزير فيهم مدير المؤسسة فيهم مسؤولين في مواقع مختلفة الآن يمثلون أمام القضاء فليس صحيحا أن الناس لا يقدمون إلى القضاء هذه واحدة، ثانيا ليس صحيحا أن الوزراء لا يقالون من مناصبهم، حركة التغيير السياسي عندنا في الوزارات من أكبر الحركات التغيير أنا قلت لك منذ الانتخابات الماضية..

أحمد منصور: يعني فشل في اختيار الوزراء ولا الوزراء فاسدين؟

علي عثمان محمد طه: ليس متصلا ذلك بعمر الفساد وإنما بالرغبة في تطوير الأداء وتجديده نحو الأحسن ليس هناك تغيير واسع كما قلت لك..

أحمد منصور: أنا بتكلم عن الفساد يا سعادة النائب الآن..

علي عثمان محمد طه: كما قلت لك الآن هناك تغيير..

أحمد منصور: دولة غنية السودان بلد غنية والفاستين يلتهموا جزء كبير من ثروتها والفقراء..

علي عثمان محمد طه: هذا ليس صحيحا هذا إءاء يطلق هكذا جزافا بلا بينة، كل قضية جرى فيها تحري أو ثبتت فيها بينة قدمت للقضاء..

أحمد منصور: دا ما فيش تحري أصلا يقولون لك اللي يسرق يسرق..

علي عثمان محمد طه: التحري موجود وهناك الآن قضايا كثيرة في النيابة وأمام والقضاء وفي قضايا صدرت فيها أحكام.

أحمد منصور: لا يوجد في عملية الإصلاح التي تقومون بها الآن في الحزب عملية محاولات فعلا للقضاء على الفساد وملاحقة الفاسدين وإقصائهم وفضحهم في ظل كلام كثير أن الفساد موجود في قمة السلطة وفي هرم السلطة.

علي عثمان محمد طه: من لديه بينة يقدمها إذا كان هناك شخص واحد باسم الإصلاح أو باسم المصلحة العامة من داخل الحزب ومن خارجه لديه ما يشير إلى أن مسؤولا ما، نحن الآن كحكومة عقدنا عشرات التعهدات الضخمة في مشاريع التنمية المختلفة لإقامة البنية التحتية في مجال الكهرباء في مجال السدود في مجال الزراعة في مجال الطرق لو أن هناك جهة واحدة تستطيع أن تؤشر أن مسؤولا قد ارتشى أو أفسد في هذه التعاقدات أو فيما لديه من سلطات فنحن على كامل الاستعداد أن نقدمه على المحاكمة.

أحمد منصور: عموما الشعب سمعنا الآن وسمع الكلام تبع حضرتك وبدل ما الناس قاعدين يتكلموا في المجالس عن الفساد فليحاولوا أن يفضحوا الفساد والفاستين.

علي عثمان محمد طه: لا بد من تحرك إيجابي، لا بد أن نكون إيجابيين لتأشير نحو هؤلاء المفسدين لتتم محاسبتهم.

السودان والقيادة الانقلابية في مصر

أحمد منصور: ما طبيعة علاقتكم بالنظام الانقلابي في مصر؟

علي عثمان محمد طه: نحن قلنا حينما وقع الانقلاب في مصر أن هذا تغيير داخلي شأن داخلي يخص..

أحمد منصور: شأن داخلي؟! شأن داخلي!؟!

علي عثمان محمد طه: هذا هو الموقف الذي أعلنه.

أحمد منصور: يعني مصر دي في أميركا الجنوبية؟

علي عثمان محمد طه: لا ليس في أميركا.

أحمد منصور: أنتم تشربون من ماء واحد.

علي عثمان محمد طه: نعم نشرب من ماء واحد.

أحمد منصور: مصر والسودان حثة واحدة شاءوا أم أبوا لا ينفع أن يُقال شأن داخلي.

علي عثمان محمد طه: لا بد من أن يكون لكل وطن ولكل بلد خصوصيته، هناك مشتركات بيننا وبين مصر، هناك روابط بيننا وبين مصر، نحن نعمل على رعايته وتطويره بغض النظر عن الأنظمة التي تتعاقب على الحكم في مصر، ولكننا نتطلع إلى أن تكون مصر في وضع أفضل من حيث تماسكها الداخلي وموقعها الذي ينتظره منها الناس في قيادة العالم العربي والإسلامي.

أحمد منصور: سعادة النائب شئتم أم أبيتتم توصفون بأنكم نظام إسلامي.

علي عثمان محمد طه: نعم.

أحمد منصور: وأنكم امتداد لفكر الإخوان المسلمين.

علي عثمان محمد طه: نحن فكر إسلامي وليس بالضرورة أن نكون امتدادا لفكر الإخوان المسلمين.

أحمد منصور: يعني الحركة الإسلامية في السودان كانت جزء من الإخوان المسلمين في فترة ما.

علي عثمان محمد طه: حركة إسلامية، على علاقة..

أحمد منصور: الانقلاب الذي قام في مصر قام ضد النظام الإسلامي وضد الإخوان المسلمين أما تخشون من أنهم كما انقلبوا على الإخوان في مصر ينقلبوا عليكم هنا؟

علي عثمان محمد طه: نحن نرى أن قضية الإسلام وتطوره ليصبح هو الموجه وهو البوصلة لحركة الشعوب في هذه المنطقة هذا أمر حتمي هذا أمر تسنده حركة التاريخ التي تؤكد عمق الانتماء الإسلامي في هذه الأمة أي محاولة لإقصاء الصوت الإسلامي والتي جرت من دول كثيرة ومن قوى كثيرة كلها باءت بالفشل وأي محاولة الآن لإقصاء الإسلام من تأثيره في الحياة العامة لن يكتب لها النجاح.

أحمد منصور: لن أناقشك في الكلام كلامك واضح، هذا ينطبق على مصر وغيرها السودان وكل الدول العربية..

علي عثمان محمد طه: في كل مكان.

أحمد منصور: أنتم كده لستم بعيدين يعني المخابرات المصرية أيديها طائلة زي ما يقولوا يعني وأفريقيا ملعب بالنسبة لها وأنتم بهذا الكلام كلامكم دا يعتبر مهدد للانقلابيين في مصر ولمن يدعمونهم في الخليج.

علي عثمان محمد طه: نحن هذه قناعتنا وهذا هو الذي جعلنا ندفع فاتورة سياسية ضخمة خلال عقدين من الزمان بسبب تمسكنا وقناعتنا بأن الإسلام هو المخرج لشعوب هذه المنطقة ولذلك لا نخشى من أي تهديد يأتينا من أي طرف نحن حتى الآن نراقب الموقف ونحن نتعامل وفق مصالحنا ووفق قناعاتنا.

أحمد منصور: أما تعتقد أن هذه التهديدات تستدعي منكم في هذه اللحظة التاريخية أن تستندوا أو تسندوا ظهوركم إلى الشعب السوداني الذي هو الوحيد الذي يمكن أن يحافظ على النظام في ظل الثورة أو إرهابات الثورة أو الغضب الذي حدث من الناس حتى يكون سندكم الأساسي ضد أي محاولات خارجية أو داخلية وأن تستوعبوا القوى السياسية التي هي على صراع دائم معكم في ظل خلافاتكم مع الجنوب ودارفور وأبيي والدنيا المحيطة بكم كلها تأمنوا أنفسكم بالشعب؟

علي عثمان محمد طه: هذا هو بالتحديد ما نسعى ونعمل الآن له نحن الآن ندير حوارا واسعا مع القوى السياسية، نحن الآن نسعى إلى توثيق علاقتنا مع الجيران بشكل واسع خاصة مع جنوب السودان ومع دول الجوار وعلاقات السودان الآن في أحسن أحوالها

مع معظم دول الجوار التي ترتبط معنا بمصالح حيوية ويرتبط أمننا القومي بها، نحن نسعى لفتح آفاق المستقبل أمام الأجيال الجديدة نحن ندرك أن شعبنا يستحق ويتطلع إلى حياة أفضل ونحن نجتهد في أن خلق منافذ التي يمكن أن تجعل تحقيق ذلك ممكنا.

طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي

أحمد منصور: بلد 175 مليون فدان الصالحة للزراعة وليست في المزرعة، بلد المياه الوفيرة، سلة غذاء العالم كما يطلق عليها تستورد الآن السكر والقمح والحبوب، تستورد غذاء في 2 ونصف مليار دولار سنويا.

علي عثمان محمد طه: نعم، نعم هذا صحيح ولكن صحيح أيضا أن هذا البلد الآن في ظل هذه الحكومة قد خطى خطوات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي نحن أنشئنا زدنا الطاقة الإنتاجية في مصانع السكر نحن أنشئنا الآن مصنع العام الماضي في..

أحمد منصور: أنتم تستوردوا سكر لسه؟

علي عثمان محمد طه: نعم ولكننا على طريق أن نقيم منشآت في الزراعة وفي الصناعة تحقق لنا..

أحمد منصور: تقيمون متى يا سيادة النائب لم يكفيكم 25 سنة في السلطة يا سعادة النائب.

علي عثمان محمد طه: يجري فيها نعم ليس هناك بلد واحد الآن حقق اكتفائه الذاتي.

أحمد منصور: كان كافي 25 سنة في هذه الثروات أن تحققوا.

علي عثمان محمد طه: لا لم يكن ذلك كافيا لأن السودان..

أحمد منصور: في تصريح لك يقول أنكم ستحققون الاكتفاء الذاتي في السودان بعد 10 سنوات لسه الناس راح تستننا عشر سنوات!

علي عثمان محمد طه: لا أتحدث أنا عن عشرة سنوات، عشرة سنوات هذه مرتبطة بمبادرة الأمن الغذائي العربي هذا هو التصور الذي قدمته الجامعة العربية ولكنني أقول بالنسبة لخططنا هنا نحن نعمل على زيادة المساحات، نحن في هذا نعمل لزيادة المساحات التي يمكن أن تحقق الاكتفاء في القمح وفي السكر وخططنا التنموية الآنية

والمتوسطة تقوم على هذا الإجراء.

أحمد منصور: هل يعقل أيضا أن الدولة التي تمتلك 38% من حجم قطاع الماشية في العالم العربي لا يوجد فيها مصانع للحوم أو لتنمية الثروة الحيوانية أو للألبان أو للأجبان أنتم المفروض أن تعملوا جبنة تأكلوا نصف العالم من الحليب، عندكم كل أنواع الحليب حليب إبل حليب بقر حليب غنم كل شيء.

علي عثمان محمد طه: أقول لك نعم هذا صحيح نحن..

أحمد منصور: ما فيش مصنع جبنة محترم في السودان يعني عفوا..

علي عثمان محمد طه: هناك الآن فرص كثيرة..

أحمد منصور: الحليب في الصحراء.

علي عثمان محمد طه: هناك الآن فرص كبيرة للاستثمارات في كل هذه المجالات وهناك خطة الآن معتمدة لتحقيق الاكتفاء بالذات في مجال الألبان نحن لدينا عدد من المصانع التي تعمل على تجميع الإنتاج وعلى توفيره للسوق المحلي، وهذه الفرص الآن واسعة في مجال الاستثمارات التي عقدت فيها عديد من العقود مع مستثمرين وطنيين ومستثمرين عرب.

مستقبل السودان وشبح الحرب بين الشمال والجنوب

أحمد منصور: ما هي طبيعة العلاقات مع الجنوب الآن في ظل تقارير كثيرة تقول أن الحرب يمكن أن تندلع بين الشمال والجنوب في أي لحظة؟

علي عثمان محمد طه: العلاقات الآن مع الجنوب تسير باطراد نحو الأحسن هناك تفاهات كبيرة عقدت آخرها ما جرى الاتفاق عليه في زيارة الرئيس البشير الأخيرة لجوبا منذ أسبوعين، ومن المتوقع أن يشهد شهر نوفمبر الحالي خطوات تنفيذية للترتيبات الأمنية وهي المهدد الأكبر التي يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات، نحن مطمئنون إلى أن العلاقات مع الجنوب لن تعود إلى الوراء، الأخوة في جنوب السودان أدركوا أن مصلحتهم في التعاون الإيجابي مع السودان، ونحن في المقابل ندرك أن مصلحتنا ومصلحة الجنوب في التعاون الإيجابي وليس في المواجهة.

أحمد منصور: في تقرير اليوم لمجلس السلم والأمن الأفريقي يقول أن الإشكالية في

دارفور لم تعد صراع بعض الجهات المسلحة مع الحكومة ولكن الصراع القبلي الداخلي بين القبائل هناك الآن إلى أين وصلتكم في موضوع دارفور؟

علي عثمان محمد طه: دارفور بالنسبة للترتيبات التي اتخذت لتحقيق السلام مع المجموعات التي وقعت معها اتفاقيات قطعت أشواطاً كبيرة، ولكن الآن هناك صراعات قبلية ومواجهات بين المجموعات المحلية بسبب أن الحرب التي جرت وقادتها مجموعات التمرد قد أوهنت النسيج الاجتماعي وأدت إلى انتشار السلاح وصارت ثقافة استعمال السلاح والمواجهات الثقافية سائدة ولذلك نحن لدينا الآن برامج وخطط لمعالجة هذه القضية..

أحمد منصور: عندكم كل حاجة برامج وخطط ما فيش حاجة على الأرض يعني!

علي عثمان محمد طه: لا الآن يجري تنفيذها، الآن تعقد العديد من مؤتمرات الصلح، الآن تجري العديد من الترتيبات الإدارية لتغيير وضع الحياة هناك بإنشاء مشروعات تنموية بتغيير نمط السلوك الاجتماعي للمجموعات الموجودة وإدماجهم في ترتيبات جديدة بالتعاون مع شركائنا في السلام ومع عديد من الدول التي تقوم بتمويل مشروعات التنمية.

أحمد منصور: استفتاء أبيي الأخير ربما دفع كثيراً من القبائل إلى التفكير في أن تجري استفتاء وتنفصل عن السودان وكل يوم تقضم من السودان قطعة، البعض يحملكم المسؤولية أنكم في البرتوكولات لم تنصوا على حق قبيلة المسيرية في هذا الموضوع وقتلتم والقبائل الأخرى موضوع أبيي..

علي عثمان محمد طه: ليس هذا صحيحاً، برتوكول أبيي يشير بوضوح وصراحة إلى أن هناك مجموعتان سكانيتان من مواطني السودان هما عشائر دينكا نقوك والمسيرية نصاً وأن الاستفتاء وإلا لو أن البرتوكول لم يشر إلى المسيرية فما معنى الحديث عن الاستفتاء؟ الاستفتاء معناه تمييز للناس بأكثر من مجموعة لتحديد موقعها، البرتوكول أعطى صفة حينما كان السودان واحداً صفة المواطنة المزدوجة الداخلية للمسيرية ودينكا نقوك في الولاية المقابلة في جنوب السودان والولاية المقابلة في شمال السودان، وقرر أن في النهاية وديباجة البرتوكول نصت على أن هذه المنطقة منطقة تعايش وجسر للسلام بين الشمال والجنوب..

أحمد منصور: ما موقفكم مما عمله الدينكا؟

علي عثمان محمد طه: الاستفتاء الذي جرى من جانب واحد موقف وإجراء مرفوض ولا يمت وليس له أي أثر قانوني ولا سياسي، نحن ملتزمون بإجراء الاستفتاء وفقا لما نص عليه البرتوكول وهو أن يكون الاستفتاء بعد التحديد من يحق له التصويت في الاستفتاء وهذا هو الذي يعطي كل المواطنين المقيمين في أبيي حق التصويت في الاستفتاء ولذلك الاستفتاء من مجموعة قبلية واحدة أمر ليس له أي أثر.

أحمد منصور: في ظل فضائح التجسس الأميركية على زعماء العالم، تحالف المعارضة السودانية أعلن أنكم تتجسسون على هواتف قادة أحزاب المعارضة في السودان؟

علي عثمان محمد طه: ليس هناك، ليس هناك تجسس على..

أحمد منصور: أنتم عندكم دولة أمنية محترمة جدا يعني كل الذي يتنفس مرصود.

علي عثمان محمد طه: ليس هناك ما يدعونا إلى التجسس على هواتف.

أحمد منصور: ليه كل حاجة مكشوفة ولا إيه؟

علي عثمان محمد طه: كل شيء مكشوف في السودان ليس هناك أسرار وليس هناك ز الأخبار في السودان تتناقلها المجالس وليس هناك أبدا ما يدعو للتجسس على خصوصيات الناس.

أحمد منصور: سعادة النائب كيف تنظر لمستقبل السودان في ظل التحديات التي تمر به الآن داخليا وخارجيا؟

علي عثمان محمد طه: شوف أنا أقول لك أنني أنا متفائل لمستقبل السودان برغم التحديات التي تحيط به، ليس لأنني في موقع السلطة ولكن لأنني كمواطن عشت عمري كله في قلب الأحداث التي شهدتها السودان واستطاع أن يصمد في مواجهتها في مواجهة كل التحديات والمؤامرات التي نصبت ضده استطاع أن يصمد وأن يحافظ على وحدته، هذه المهددات التي تواجهنا الآن أنا على يقين بوعي الشعب السوداني وأنا لا بد أن أكرر تحيتي وتقديري للشعب السوداني بكل فصائله وبكل قواه السياسية والاجتماعية الموجودين داخل السودان والذين هم خارج السودان، هذا هو الرصيد الحقيقي الذي نعمل ونعول عليه في أن يحافظ على السودان، نحن لا نرى بأن لنا فضلا على الآخرين سوى أننا الآن في موقع المسؤولية والتي نسعى إلى أن تكون مسؤولية

مشتركة للجميع ليقوموا بواجبهم في بناء السودان وفي المحافظة عليه، نحن حقيقة نقول بصدق أننا نعمل لإرساء تجربة سياسية تؤمن لكل مواطن سوداني حقه في أن يشترك في بناء وطنه وفي أن يعيش فيه حرا وعزيزا وكريما.

أحمد منصور: علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني شكرا جزيلاً لك.

علي عثمان محمد طه: شكرا جزيلاً.

أحمد منصور: كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الختام أنقل لكم تحيات فريقنا البرنامج من الخرطوم والدوحة، وهذا أحمد منصور يحييكم بلا حدود من العاصمة السودانية الخرطوم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.